عقب اجتماع اللجنة التشريعية بمجلس الأمة لمناقشة قانون الإيجارات ورفع التوصيات إلى مجلس الوزراء

الغانم: مستأجرو «الاستثماري» و«السكني» ملزمون بدفع الإيجار.. و50٪ خصماً على «التجاري» و«الصناعي»

■ قانون الإيجارات الحالي «وافٍ وكافٍ» ولا يحتاج إلى أي تعديلات ■ القرار راعى أوضاع البنوك ومصالح الشركات العقارية والملاك والمستأجرين ■ يمكن للقضاء الكويتي الاعتماد على هذه المقترحات وتطبيقها على الجميع

طارق عرابي

أكد أمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم، ان اللجنة التشريعية بمجلس الأمة قد انتهت خلال اجتماعها الأخير والمتعلق بقانون الإيجارات إلى عدد من التوصيات التي سيتم رفعها إلى مجلس الوزراء الأسبوع المقبل لاعتمادها، وذلك بعد التوافق على الاقتراح السيادي الذي قدمه مجلس الوزراء مؤخرا والذي لاقى قبولا على الصعيدين الحكومي والخاص على حد سواء.

وأضاف الغانم في تصريح خاص لـ «الأنباء» عقب الاجتماع الذي عقد برئاسة رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الأمة خالد الشطي أمس الأول، وحضره أمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم وعضو اتحاد العقاريين إبراهيم العوضي، ان الاجتماع الذي أدير على مستوى راق، وشهد تفاهما متبادلا بين الحضور، خلص إلى عدد من القرارات التي تصب في صالح السوق العقاري بشكل عام، مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاع البنوك ومخصصاتها، إلى جانب مصالح الشركات العقارية وملاك العقارات والمستأجرين بشكل عام، لافتا إلى أنه سيتم عرض هذه المقترحات على وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء للحصول على موافقتها عليها.

قيس الغانم

وأشار إلى أن الاجتماع ناقش موضوع الإيجارات في القطاع العقاري، حيث تم تقسيم القطاعات إلى شقين رئيسيين، الأول خاص بالمؤجرين في القطاع الاستثماري والسكني، والثاني خاص بالمؤجرين في العقارات التجارية والصناعية، مع التأكيد في نهاية الأمر على أن قانون الإيجارات الحالي «واف وكاف» ولا يحتاج إلى أي تعديلات في الوقت الراهن، ومن ثم فإنه يمكن للقضاء الكويتي الاعتماد على هذه المقترحات وتطبيقها على الجميع فيما بعد.

وقال انه فيما يتعلق بالمؤجرين في العقار الاستثماري والسكني، فقد خلصت اللجنة إلى الرأي بوجوب دفع المؤجرين في هذه القطاعات الإيجارات المستحقة عليهم بالكامل، مع التأكيد على ضرورة التراضي والصلح بين الملاك والمؤجرين في هذه القطاعات، خاصة أن اتحاد العقاريين كان قد أكد في بيان له أنه من الواجب على ملاك العقار النظر إلى المؤجرين بعين الرضا والتفاهم للوصول إلى بر الأمان، خاصة بالنسبة للمتضررين ممن فقدوا وظائفهم بسبب جائحة فيروس كورونا.

أما بخصوص الشق الثاني من المؤجرين في القطاع التجاري والصناعي، فقد كان القرار الموافقة على الاقتراح الحكومي الذي تبناه عدد من الجهات الحكومية في هذا الخصوص، وذلك من خلال كتاب وجهه الأمين العام لمجلس الوزراء إلى وزير المالية بخصوص تخفيض إيجارات الأسواق التي تدار من قبل الغير بقيمة 50٪ على أن يتم تخفيض الإيجار على المستأجرين بنفس المبلغ، وذلك خلال الفترة التي حددها مجلس الوزراء لمدة الإغلاق فقط.

ولفت الغانم إلى أن الهم الأساسي لدى اتحاد العقاريين ومنذ بداية الأزمة كان يركز على مبدأ التراضي والصلح بين المؤجرين في مختلف القطاعات العقارية، لأنه ليس من مصلحة المالك خروج المستأجر في الوقت الراهن، وأنه ينبغي على المالك أن يأخذ الأمور بعين العاطفة والتفاهم والتراضي للوصول إلى بر الأمان، خاصة ان الكويتيين معروفون بكرمهم وأخلاقهم وسخائهم داخل الكويت وخارجها، وأنه من الضروري التساهل مع المؤجرين والتعامل بمبدأ الصلح ثم الصلح ثم المبني على المكرمة والعاطفة.

المستشار الكويتي

المستشارون الكويتيون المتقاعدون مستعدون لخدمة بلدهم

الدكتور عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار اقتصاد وإدارة
Abumishari1@yahoo.com

ميزانية الحكومة الكويتية تدفع ملايين الدنانير سنويا مقابل التعاقد مع مؤسسات دولية وشركات استشارات اجنبية محلية وخارجية لتقديم دراسات واستشارات وابحاث في جميع المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسكنية والصحية والتعليمية وغيرها من المجالات، ولكن أين نتائج وتوصيات وتطبيقات هذه الدراسات والاستشارات في الجهاز الحكومي؟

أغلبها في الادراج إن لم يكن كلها للأسف، وبذلك ذهب المال العام بدون فائدة وبدون مقابل، لماذا؟ هل لأن ما تم تقديمة غير قابل للتطبيق وفيه مشاكل بحيث لا يراعي قوانين وقرارات وإجراءات عمل الحكومة أو للتنفيع والمصلحة الشخصية فقط.

كما أن هناك الكثير من وظائف المستشارين في الحكومة يشغلها غير كويتيين ولها تأثير على قوانين وقرارات وإجراءات عمل الحكومة قد تكون بعضها بعيدة عن مصلحة الوطن والمواطن. هل هذا لأننا ليس عندنا كفاءات وخبرات كويتية ممكن تقدم دراسات واستشارات وابحاثا هدفها مصلحة الوطن والمواطن؟

أعتقد الجواب معروف لدى الشعب الكويتي ومن خلال تجارب عملية ومبادرات وطنية خلال السنوات الخمس السابقة حيث تم تشكيل المشروع الوطني للمتقاعدين الكويتيين وهدفه تشجيع ودعم المتقاعدين الكويتيين والاستفادة من خبراتهم ومؤهلاتهم بالتنسيق والتواصل مع الحكومة وكما تم انشاء جمعية للمتقاعدين الكويتيين كذلك هدفها ابراز كفاءات وخبرات المتقاعدين الكويتيين والتواصل مع الحكومة لتقديم الدراسات والاستشارات والأبحاث التي تحتاجها الجهات الحكومية وبتكلفة تصل إلى 30٪ من تكلفة الاستشارات التي تقدمها المؤسسات الدولية وشركات الاستشارات الأجنبية المحلية والخارجية ومن المستشارين غير الكويتيين في الحكومة وفوق هذا نتائجها وتوصياتها قابلة للتطبيق وفي مصلحة الوطن والمواطن.

وعلى فكرة ممكن كذلك أن يقدم المستشارون المتقاعدون الكويتيون استشارات ودراسات للقطاع الخاص تفيدهم وتكون في مصلحة الاقتصاد الوطني وبتكلفة أرخص بكثير من الشركات الاستشارية الأجنبية لأن هناك الكثير من المستشارين الكويتيين قد عملوا في القطاع الخاص ولديهم الخبرات والمؤهلات التي تساعد وتفيد الشركات والبنوك. لذلك أنصح الحكومة وأقترح على القطاع الخاص مراجعة حساباتهم وميزانياتهم والصرف على ماهو فيه فائدة لهم وخاصة أننا مقبلون على كويت جديدة بعد كورونا وعمل حساب المستقبل والأزمات والبدء في الاستعانة بالمستشارين الكويتيين المتقاعدين.. وسوف يقدمون لكم افضل وأنفع الحلول والاقتراحات، وكلامي هذا موجه الى مجلس الأمة القادم لنرى برامج المرشحين من الأعضاء تتضمن كل ماهو فيه مصلحة الوطن والمواطن والأهم تنفيذها.

رغم كونها أول دولة بالخليج تسمح بدخولها وتداولها.. والإمارات والسعودية تقرران السماح ببيعها

منع الكويت لبيع نكهات السجائر الإلكترونية.. يضر 300 مستثمر بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

طارق عرابي

عقدت اللجنة الفنية الدائمة الخاصة بمنتجات التبغ اجتماعها العاشر يوم الاثنين الماضي، برئاسة مدير إدارة المواصفات بالهيئة العامة للصناعة والجهات المعنية عبر تقنيه برنامج «team»، لمناقشه آخر الملاحظات والمستجدات الخاصة بمشروع اللائحة الفنية الوطنية لنظم إيصال النيكوتين وما شابهها.

وكانت لجنة المواصفات والمقاييس التابعة للهيئة العامة للصناعة قد اجتمعت مع عدد من الجهات من أجل تحديد ومناقشة المواصفات التي ستخضع لها السجائر الإلكترونية منتصف أبريل الماضي، وبعد عدد من الاجتماعات أصدرت اللجنة توصية للمنظمة العالمية للصناعة تتضمن بند إلغاء نكهات السجائر الإلكترونية، وذلك بالتزامن مع تصاعد أزمة فيروس كورونا بالكويت، على أن تنتهي المدة المحددة للتعليق على هذا القرار لدى منظمة التجارة العالمية بعد شهرين من الدراسة، وهو ما سيصادف يوم 15 الجاري.

ويأتي قرار اللجنة بالتوصية على منع النكهات بالكويت، مخالفا للقرارات المعمول بها في دول الجوار وعلى رأسها السعودية والإمارات، الأمر الذي يهدد مستقبل شريحة كبيرة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الشباب الكويتي الذي دخل إلى هذا المجال بعد حصوله على تراخيص وموافقات رسمية في السابق.

كما أن مثل هذا القرار سيفتح الباب على مصراعيه أمام تدفق المنتجات المهربة أو المزورة من الدول المجاورة والتي تسمح مواصفاتها الفنية باستيراد النكهات، ما قد يتسبب بآثار مدمرة على سلامة المستهلك وعلى قدرة الدولة على السيطرة على هذا القطاع.

المشروعات الصغيرة

مصادر مطلعة أكدت لـ «الأنباء» أن هذا القرار من شأنه أن يزيد من معاناة أصحاب عدد من المشاريع الصغيرة الذين يصل عددهم إلى 300 مشروع كانوا قد حصلوا على تراخيص رسمية لبيع هذه السلع من قبل وزارة التجارة، وهي شريحة مؤثرة كانت تدعم اقتصاد البلد من فئة المشاريع المتوسطة والصغيرة، قبل ان تأتيهم أزمة فيروس كورونا التي هددت مصالحهم، ثم قرار منع النكهات ليقضي على من تبقى منهم.

وأبلغت المصادر «الأنباء» بأن اللجنة الفنية كانت قد عقدت عدة اجتماعات لمناقشة منتجات السجائر الإلكترونية ومنتجات التبغ، تركزت النقاشات خلالها حول إمكانية تطبيق المواصفة الإماراتية او المواصفة السعودية فيما يتعلق بموضوع النكهات، والتغليف الخارجي، والتحذير الصحي، والاختبارات المطلوب إجراؤها على تلك المنتجات، إلا أن اللجنة تمسكت برأيها في آخر اجتماع لها وأصرت على إصدار قرارها بتطبيق حظر تام لأي نكهات مميزة يتم استعمالها في تلك المنتجات، كما قامت بإبلاغ تلك المواصفات إلى منظمة التجارة العالمية لاعتمادها بحلول 15 يونيو 2020، وذلك على الرغم من تزويد اللجنة من قبل الأعضاء الممثلين لغرفة التجارة والصناعة برأيهم حول أهمية وجود النكهات الرئيسية، إضافة الى عدم فرض أي حظر للنكهات المميزة في الدول التي قامت بالفعل بإصدار مواصفات قياسية مثل الإمارات ومن ثم السعودية.

وفي الختام، أشارت المصادر إلى ان أصحاب المحلات يأملون من الجهات المعنية ومن بأيديهم اتخاذ القرار معاودة النظر في تلك المواصفات، ومزيدا من التواصل وسؤال أصحاب الخبرة وذوي العلاقة المباشرة وهو ما سيتضح معه ان المواصفات المذكورة تعجيزية ولا يمكن تطبيقها، خاصة ان غلق الأنشطة ومنع النكهات سيفتح الأبواب الخلفية لتتدفق منها المنتجات المهربة والمزورة التي تفتقر لأدنى متطلبات الجودة وذات الأثر المدمر على سلامة المستهلك، إضافة إلى ضياع كم هائل من إيرادات متوقعة ورسوم جمركية وبطالة بين الشباب الذي ضاعت استثماراته، بعد أن كان دخول المنتجات يتم بالطرق الشرعية وعبر المنافذ الرسمية وبما يسمح بمراقبة جودة المنتجات ومطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة.